

بيان حزب الدفاع الوطني حول مؤامرات اليهود

على مشروع المجلس التشريعي*

1936/3/31

بعد أن اطلعت الهيئة العامة لحزب الدفاع الوطني على رد فخامة المندوب السامي على مذكرة رؤساء الأحزاب العربية المؤرخ في 9 آذار سنة 1936 فيما يتعلق بمشروع المجلس التشريعي، وما في ذلك الرد من تصريح بإباحة المناقشة والبحث في كل ما يعرض على المجلس من قوانين وإعادة النظر وتعديل كل ما صدر منها قبل الآن.

وبعد أن رأت الهيئة العامة ما يحاك حول هذا المشروع من مؤامرات لإبطاله، وإبقاء البلاد تحت حكم مباشر خلافاً لمنطوق المادة 22 من عهد "عصبة الأمم" وعود الدولة المنتدبة الصريحة أمامها بالمباشرة في بدء تطبيق الحكم الذاتي في فلسطين.

ونظراً لما تحققت الهيئة العامة من الأضرار التي لحقت بالبلاد من جراء رفض مشروع المجلس التشريعي عام 1922 بحيث زاد عدد اليهود زيادة مريعة، وتسرب من أراضي العرب بكميات عظيمة لليهود وسن في البلاد من قوانين وفرض من ضرائب أضرت وأضررت بسكانها ضرراً عظيماً أوصلها إلى حالة لم يعد بالإمكان الصبر معها.
لهذا فإن الهيئة العامة تقرر ما يلي:

1 - قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة رغم أنه لا يحقق جميع أماني البلاد ولا رغبات أهلها، وذلك لاعتقاد الهيئة بأنه مما يساعد على السير بالأمة نحو الحكم الذاتي وما تصبو إليه البلاد من أمان قومية.

*المصدر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939) سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 371 - 373.

الدعايات اليهودية

2 - تحتج الهيئة العامة لحزب الدفاع الوطني احتجاجاً شديداً لدى الدولة المنتدبة على جعل البرلمان الإنكليزي مسرحاً للدعايات اليهودية ووقوف بعض أعضائه في صف الصهيونية والنظر إلى العرب أصحاب البلاد الحقيقيين ككمية مهملة.

3 - الاحتجاج لدى "عصبة الأمم" ولدى الدول الإسلامية "بواسطة ملوكها وأمرائها" على جعل شئون فلسطين عرضة لغايات الأحزاب الإنكليزية ومدار مساومة في سياسة بريطانيا الخارجية، في حين أن "عصبة الأمم" هي المرجع الأعلى لها، وفي حين أن الدولة المنتدبة يجب أن تأتمر بأمرها في كل ما يتعلق بإدارة هذه البلاد وتصريف أمورها حتى تصل إلى استقلالها على نحو ما جرى ويجري في البلاد العربية المجاورة لها والتي سلخت معها عن المملكة العثمانية.

الحكومة مسؤولة

4 - يعد حزب الدفاع المساعي التي تبذل من أجل تراجع الحكومة عن تنفيذ مشروع المجلس التشريعي، فيما لو نجح معارضوه، عاراً على الحكومة واستسلاماً منها أمام الضغط اليهودي العالمي. وتجعل الحزب أمام حالة استثنائية قد يضطر معها إلى اتخاذ خطة من شأنها تغيير الأساليب السياسية التي سارت عليها البلاد حتى الآن بشكل يجعل مسئولية ما يمكن أن يحصل من الحالات على عاتق الحكومة وحدها.

5 - تطلب الهيئة العامة من فخامة المندوب السامي السعي في الحال لإنشاء مشروع المجلس التشريعي وتنفيذه، وتضع مسئولية عدم تنفيذه بالسرعة الممكنة على الحكومة البريطانية، وتجعل البلاد في حل من استخدام جميع الوسائط التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها الوطنية.

6 - على سكرتيرية الحزب أن تبلغ هذه القرارات إلى "عصبة الأمم" والدول الإسلامية وفخامة المندوب السامي، والطلب من المندوب السامي إبلاغها إلى حكومته.

7 - أن تنشر هذه القرارات في الصحف المحلية وفي جميع صحف البلاد الشرقية.

سكرتير حزب الدفاع الوطني

حسن صدقي الدجاني

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx